قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٢٠ لسنة ١٩٦٥

بتعيين وكيل لوزارة العدل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى وأخذ رأيه ؛

قـــرر :

مادة ١ ــ عين السيد/لطفى على أحمد، المستشار بمحكمة النقض، وكيلا لوزارة العدل مع الاحتفاظ له براتبه وموعد علاواته الدورية .

مادة ٢ ــ عين السيد/محمد نصر الدين كامل ، وكيل وزارة العدل ، مستشارا بمحكمة استئناف القاهرة خصما من ربط درجة المستشار التى خلت بمحكمة النقض ــ وتحدد أقدميته بوضعه بعد السيد/عبد الخالق رفعت علما المستشار وقبل السيد/محمد أبو الفضل حفنى مسعود المحامى العام .

مادة ٣ ــ يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٢١ لسنة ١٩٦٥

بإعارة بعض السادة المستشارين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للموظفين المعارين للدول الأفريقية ؛

وعلى قرار وزارة الخزانة رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ بتعديل مرتب الإعارة للموظفين المعارين لجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية ؛

وعلى اتفاقية المساعدة المتبادلة والتعاون القانونى والقضائى بين الجزائر والجمهورية العربية المتحدة المصدق عليها بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٢١ لسنة ١٩٦٤ ؛

وبناء على الرغبة التى أبدتها الحكومة الجزائرية فى شأن استعارة بعض السادة رجال القضاء والنيابة العامة للعمل بمحاكمها ونياباتها ؛

وبناء على موافقة مجلس القضاء الأعلى ؛

قـــرر :

مادة ١ ــ يعار السادة المستشارون الآتية أسماؤهم مرتبة وفق الأقدمية فيما بينهم :

محمود رشدى ، المستشار بمحكمة استئناف القاهرة .

الدكتور محمد محمد حسنين ، المستشار بمحكمة استئناف القاهرة .

عبد الغفار حسنى ، المستشار بمحكمة استئناف الاسكندرية .